معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

مذكرة موجزة

حزيران 2019
لاطلاع على المزيد من المذكرات: https://institutdesfinances.gov.lb/publications

إصلاح للنظم التربوية في الأقطار العربية:
منطق الشهادات لم يعد ينفع! فلنعود إلى منطق الجدارة

من إعداد:

لمياء المبيّض بساط، رئيسة معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي

في حكمة منسوبة إلى الخليفة عمر بن الخطاب يقول فيها: "نشِّئوا أولادكم على غير ما نشأتم عليه، فإنهم مخلوقون لزمان غير زمانكم". يؤكد هذا القول الذي يعود إلى أربعة عشر قرناً خلت، على أنّ الحياة البشرية هي في تحوّل مستمر وديناميةٍ مستدامة ومتسارعة، بحيث تتكسَّرُ معها الكثير من المقولات التي كانت تعتبر من الثوابت.

لقد عرفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تاريخا مجليّاً لالعلم والتعليم بدأ مع شعراء الجاهلية واستمرّ مع ظهور الإسلام. في الواقع، طوّرت الحضارة الإسلامية مدن المنطقة وساهمت في ازدهار جامعاتها وصناعاتها التي اصبحت متقنة ومتقدّمة. وقد كان للتعليم في القرن العشرين دوراً محورياً في نضال الشعوب من أجل تحقيق الإستقلال وبناء دول وانظمة اقتصادية حديثة وتشكيل هويتها الوطنية. ولكن مع مرور السنين، لاسيّما في عصر ثورة التكنولوجية والرقمنة، يلاحظ تدنٍ كبير في مستوى التعليم في المنطقة العربية مقارنة بستويات التعليم في كافة الدول. ما سبب هذا التدّني؟ هل يقتصر فقط على الوضع الإقتصادي والأمني الهش المسيطر على المنطقة؟ أم هناك عوامل أخرى تساهم في تراجع مستويات التعليم؟ وما هي الحلول المنتظرة؟

استثمار لم ينتج فرص أفضل

يعتبر التعليم اهمّ فترة في حياة الأفراد، اذ يمضي الانسان بين 15 و25 سنة لتحصيل كامل علمه حسب الإختصاصات المختارة وغالبا ما يختار التعلّم المستمر سبيلا لصقل مهاراته. لقد استثمرت المنطقة العربية لمدّة 50 سنة في تحسين البنية التحتيّة للتعليم وزيادة معدلات الإلتحاق. وأنفقت صناديق التنمية العربيّة وحدها أكثر من 700 مليون دولار لذلك .

أدّت هذه الجهود الى تفوّق مستويات تعليم الشباب مقارنة بمستوى تعليم والديهم، والى تكافؤ الجنسين في مستويات الإلتحاق. ولكنها لم تترجم الى فرص دخل أكبر وظروف معيشيّة أفضل. وتظهر أرقام منتدى الاقتصاد العالمي (2017) ان نسبة البطالة لدى الشباب في المنطقة تبلغ 31٪، ويشكّل خريجو الجامعات حوالي 30٪ من إجمالي عدد العاطلين عن العمل .

نسب البطالة لدى الشباب هي أكثر ارتفاعاً لدى الفئات الأكثر تعلّماً وقد تتخطى الـ 40 في المئة في اليمن والـ 50 في المئة في مصر والـ 60 في المئة في السعودية (بحسب أرقام منظّمة الدول العربية) ما يعني أن بنية أسواق العمل ووجهة الطلب على اليد العاملة لا تتلاءم مع التغيرات التي تفرضها التكنلوجيا، إذ أن هذه تغيرات تفرض أنماط عمل قائمة على اليد العاملة ذات المهارات والكفايات المتخصصة والمرتفعة.

نسبة البطالة العالية هذه هي أيضاً نتيجة للحروب والوضع الامني الهشّ في المنطقة العربية التي تُعتبر الأكثر عُرضةً للنزاعات في العالم، إذ تسجّل بلدانها مراتب متأخّرة على مؤشّر السلام العالمي (GPI) وترد 4 بلدان منها على لائحة البلدان العشرة الأقل سلماً (مؤشر السلام العالمي، 2018).

إن تأثير شدة الصراعات ومدّتها على الناتج المحلي الإجمالي، والتضخّم، والقطاع المالي والمؤسسات الاقتصادية، هو الأقوى في المنطقة مقارنة مع معدلات تأثير النزاعات في كافة أنحاء العالم. ولذلك، تُنفَق معظم المساعدات التي تتلقّاها الدول على الجهود لوضع حدّ للحروب ولإعادة بناء المؤسسات بدلاً من الإنفاق على تحقيق التنمية المستدامة لاسيّما أجندة 2030 التي تتضمن من بين أهدافها السبعة عشرة تحسين أنظمة التعليم (هدف 4).

الرسم البياني رقم 1

الرسم البياني 1: أداء المنطقة العربية مقارنة مع معدل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على الأعمدة التنافسية

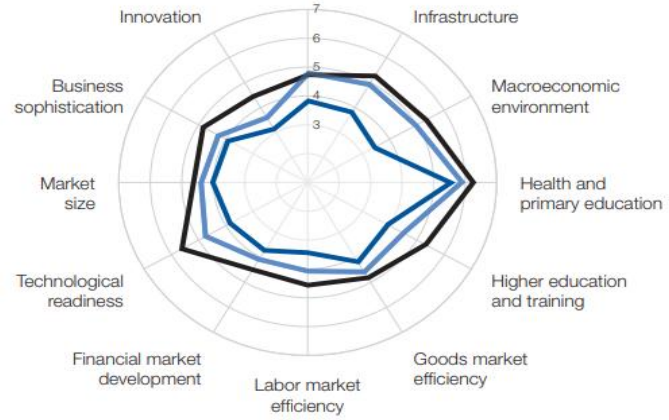

Key: Resource rich — Resource poor — OECD average

Source: Calculations based on the results of the Global Competitiveness Index 2017–2018.

الطلب على مهارات العصر

على الصعيد الإقتصادي، تُسجّل الدول العربية تراجعاً ملحوظاً على الأعمدة التنافسية الإثني عشرة لاسيّما تلك التي تتعلّق بالتعليم العالي والتدريب، وفعالية سوق العمل، والإستعداد التكنولوجي.

هذا السياق العربي يقابله عالم متطوّر باستمرار يواكب أحدث التقنيات والتكنولوجيات التي أصبحت تتطلّب مهارات مختلفة عن تلك التي كانت سائدة منذ بضعة سنوات. وفي عدّة بلدان يلاحظ انخفاض في الطلب على العمالة الأقلّ مهارة في حين يكثّر الطلب على المهارات المعرفية. وبنتيجة التقدم التكنولوجي، اختفت بعض الوظائف كالوظائف المكتبية المتكرّرة فيما تضاعف حجم فرص العمل التي تتطلب مهارات التحليل والبرمجة والرقمنة.

وتشير توقعات المنتدى الاقتصادي العالمي 2017، إلى أن 41٪ من جميع أنشطة العمل في الكويت عرضة للمكننة، مقابل 46٪ في البحرين والمملكة العربية السعودية، و47٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة، و49٪ في مصر، و50٪ في المغرب، و52٪ في قطر.

في لبنان الذي يحلّ في المرتبة ال 74 عالمياً على صعيد التعليم العالي والتدريب، تتجسّد خطورة الوضع في عدم قدرة نظم التعلّم (في القطاعين العام والخاص على حدٍ سواء) على تهيئة اليد العاملة وصقل كفاءاتها لتصبح قادرة على الاستمرار في ظلّ التغيّرات العميقة. وقد بدأ هذا الأمر يؤثّر على القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني، إذ يتبيّن، وبحسب مؤشرات منتدى الاقتصادي العالمي أن غياب اليد العاملة ذات الكفاءة الملائمة (inadequately educated workforce) هي من ضمن العوامل الأبرز التي تعيق قيام الأعمال. المسألة ليست بوجود الكفاءات، المسألة متعلّقة إذاً بملاءمة الكفاءات للمتطلبات السوق. (الرسم البياني 2).

الرسم البياني 2

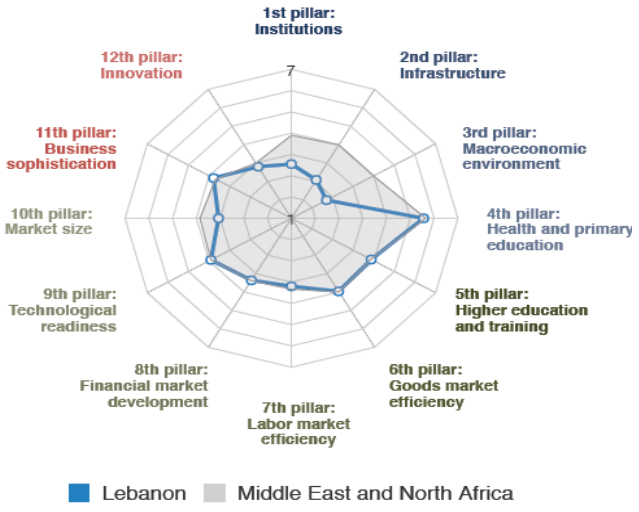

الشباب ومهارات العصر

قد يعتقد البعض ان الجيل الشاب مُستعد لمواكبة هذا التغيير نظراً للإنتشار الواسع للهاتف الخليوي في الدول العربية ولنظرته الإيجابية تجاه التكنولوجيا (60%). ولكن الأرقام تشير الى أن ما يقارب 40٪ من أصحاب العمل يتذمرون من فجوة المهارات في الدول العربية والتي أصبحت بنظرهم تشكّل عائقاً رئيسياً أمام نمو الأعمال التجارية. ويدل الرسم البياني رقم 2 على ذلك حيث يتبيّن أن سهولة العثور على الموظفين المهرة في سوق العمل في معظم الدول العربية تقّل عن المتوسط العالمي (7/3.8).

الرسم البياني 4: معدلات توفّر المهارات

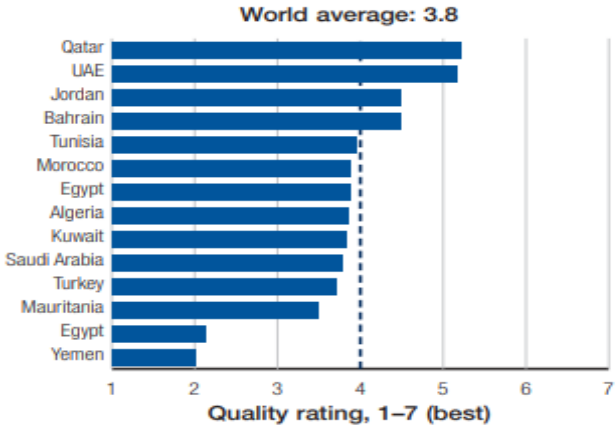

Source: World Economic Forum, Executive Opinion Survey.

الرسم البياني 5: الإنتشار الواسع للهاتف الخليوي في المنطقة

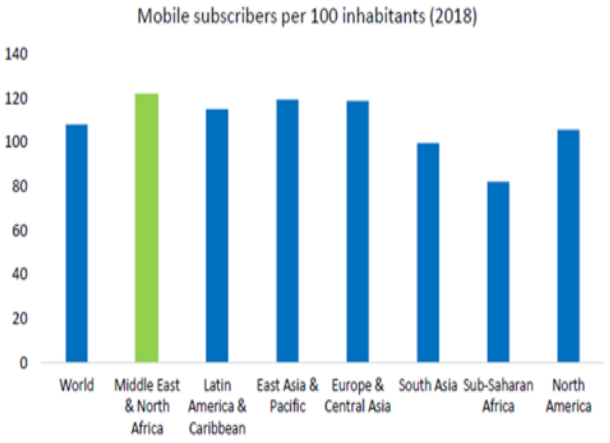

Sources: The Economist Intelligence Unit, Inclusive Internet Index 2018; and World Bank staff calculations

أنظمة التعليم لا زالت جامدة، غير عصرية

رغم انتفاضات الشعوب العربية التي طالبت بالتجدّد وروح العصرنة، نجد أن أنظمة التعليم لا زالت جامدة حتى في بعض دول الخليج، في الوقت الذي خطت فيه دول العالم الأخرى خطوات سريعة في تكييف التربية مع الطبيعة الجديدة والمتغيّرة لسوق العمل. تستثني أرقام المنتدى الاقتصادي العالمي بعض الدول مثل قطر، والإمارات العربية المتحدة، ولبنان، والبحرين، والأردن والمملكة العربية السعودية على صعيد جودة النظام التعليمي بحيث تتجاوز هذه الدول المعدل العالمي 7/3.8 في تأمين أنظمة تعليمية جيدة. ولكن هذه الظاهرة الأخيرة لم تجني ثمارها وفقاً لتقرير البنك الدولي "توقعات وتطلعات" (2018) اذ لم تتخطّ أي دولة عربية المتوسّط الدولي في التقييم الدولي للرياضيات والعلوم (TIMSS) وفي تقييم القدرات في القراءة والكتابة الدولية (PIRLS) في عام 2015. وقد تبيّن أن 42% فقط من طلاب الصف الثامن في مصر لديهم فهم أساسي للعلوم مقارنةً مع متوسط دولي قدره 84%. حوالي 36% من طلاب الصف الرابع في المغرب يتقنون الحد الأدنى من مستويات القراءة والكتابة مقارنةً مع متوسط دولي ناهز الـ 96%. بالإضافة الى ذلك، أكثر من ثلثي الطلاب في عمر الخامسة عشرة سنة في لبنان والجزائر لم يستوفو مستوى الإجادة الاساسية في العلوم والقراءة والرياضيات حسب تقييم برنامج الإنجاز الدولي للطلاب (PISA).

الرسم البياني 5: مجموعات التوترات

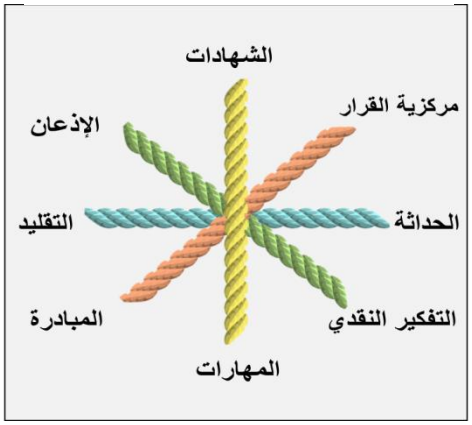

ما سبب ذلك؟ وفقاً لتقرير البنك الدولي المذكور أعلاه، هذا الجمود هو نتيجة اربع مجموعات من التوترات تسيطر على أنظمة التعليم مبيّنة في الرسم البياني الرقم 5.

I. منطق تجميع الشهادات بدل بناء المهارات

هناك فكرة رائجة في المنطقة العربية وهي أن تحصيل أكبر عدد من الشهدات يؤدي الى اكتساب مهارات وبالتالي إلى ايجاد فرص عمل اكثر. تاريخياً، يلعب القطاع العام دوراً هاماً في سيطرة هذه الفكرة في ذهن الأفراد إذ أنّ المعيار لإيجاد وظيفة عامة هو تأمين الشهادة بدلاً من توفير الكفاءة. لذلك، تعتبر الشهادة هي الإنجاز والوظيفة هي الجائزة مما يؤدي الى انقطاع العلاقة بين الشهادة والكفاءة او المهارة، والى زيادة عدد الموظفين غير الكفوئين في الإدارة العامة. فتبقى الدول في "توازن وثائق" حيث يؤدي ضعف الطلب على المهارات وقوة الطلب على الشهادات في سوق العمل على اصرار الأفراد على تحصيل الشهادات اكثر من المهارات من نظام تعليم متقادم. وبدوره يستجيب نظام التعليم لمطالبهم من خلال توفير الشهادات.

II. منطق الإذعان بدل التفكير النقدي والإبداع

يعتمد عدد كبير من أنظمة التعليم طريقة الحفظ التلقيني بحيث لا يترك سوى وقتاً ضئيلاً لتنمية مهارات التفكير النقدي. يمكن تفسير ذلك من خلال التأثير الطاغي للأعراف الإجتماعية المتحفظّة في الدول العربية التي تفرض الإنضباط والإلتزام بتلك الأعراف. في هذا الإطار، تظهر أرقام تقرير البنك الدولي ان حصة طلاب الصف الثامن المطلوب منهم حفظ قواعد لكل أو معظم الدروس في العديد من بلدان المنطقة هي ضعف المتوسط العالمي الذي يبلغ 30%: وتتجاوز هذه الحصة 60% في المغرب وعمان ولبنان والأردن والكويت.

III. منطق مركزية القرار بدل المبادرة

تتّسم الأنظمة التعليمية في المنطقة العربية بالخضوع للسلطة المركزية بحيث لا يتمتّع الأساتذة بالحرّية في تنظيم محتوى الحصص كما يشاؤون وكما يرونه مناسب للتلاميذ. إضافة إلى ذلك، يلاحظ أن ساعات العمل المطلوبة من المعلمين في الأردن وجيبوتي واليمن وفلسطين هي أقل بكثير من الحد المطلوب العالمي، ايّ 1200 ساعة عمل في السنة للمعلمين في التعليم الابتدائي. وفي لبنان، ساعات العمل المطلوبة لمدرسي التعليم الابتدائي والثانوي أقل من نصف ساعات العمل في البلدان المتقدمة (توقعات وتطلعات، البنك الدولي، 2018).

وفقاً لتقرير البنك الدولي، هذا الخضوع للسلطة المركزية وانعدام هامش الحركة والمبادرة، يؤثر سلباً على انتاجيّة الأساتذة وعلى قيامهم بموجباتهم تجاه التلاميذ. وتُشير الأرقام أن من بين دول المنطقة العربية التي شاركت في تقييم TIMSS عام 2015، 16% من الطلاب الصف الثامن يلتحقون في مدارس يتغيب عنها الأساتذة بشكل متكرّر. و يؤثر التغيب المتكرر على 28% من طلاب المغرب، تليها المملكة العربية السعودية وعمان ومصر مقارنة مع 4% فقط من الطلاب في دول منظمة التعاون والتنمية. (OECD)

من جهة أخرى، نجد أن الأساتذة، هم الحلقة الأضعف في معظم الدول. فهم مُطالبون بالأداء دون أن تكون لهم رواتب لائقة أو وسائل لشحذ مهاراتهم وصقلها وتكييفها مع متطلبات العصر.

IV. منطق التقليد بدل منطق الحداثة

في معظم الدول، يغلب منطق الأعراف والتقاليد على المجتمعات العربية وتلعب دوراً هاماً في التصدّي لأي تجديد يُذكر أو تقدم نحو الحداثة. يُضاف الى ذلك المساحة المخصصة للتعليم الديني الإسلامي والذي يشكل 30% من إجمال حصص التعليم في اليمن، و25% في المملكة العربية السعودية، مقارنةً مع معدل 15% في دول منظمة التعاون والتنمية. وعادةً ما يتّم ارتباط الحداثة بالنماذج الغربية وأدواتها، فيستخدمها معارضو التغيير لتعليق الإصلاحات. ولكن تجدر الإشارة الى أن الأنظمة الغربية هي التي حققت تقدماً هائلاً نحو التنمية المستدامة، ولا سيّما على مستوى التعليم.

عالمنا العربي اليوم أمام عصر جديد يشهده، وهو عصر الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والبيغ داتا .... عالم آخذ بالتطور بوتيرة متسارعة وغير مسبوقة. عالم يسابق ويسبق قدرة مجتمعاتنا العربية بل والمجتمعات الأخرى على مواكبته والتكيف مع أدواته وآليات عمله بطريقة متكافئة ومتناغمة.

كيف اللحاق بهذا الركب المتسارع من دون هيكلية وبنية اقتصادية تحتية وفوقية تسمح لمخرجات التعليم الأكاديمي والتقني، وكذلك لعمليات التمكين وإعداد الشابات والشبان على مواجهة تحديات المرحلة والتلاؤم مع حركتها السريعة ومع نتائجها؟

الرسم البياني 6: الوقت المكرّس للتعليم الديني

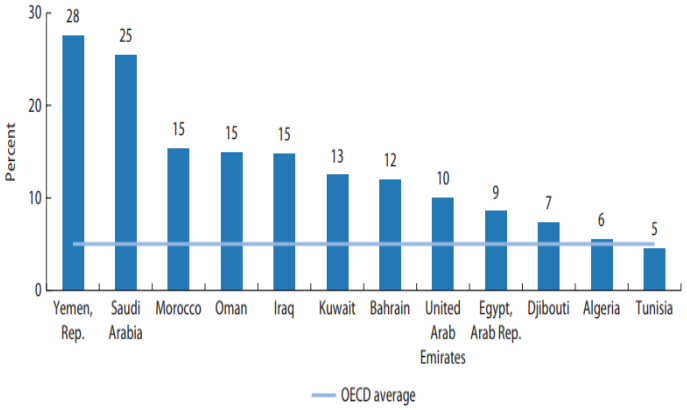

Sources: OECD (2017a); OECD average (refers to all grades of primary school); UNESCO (2011): Republic of Yemen (2004); Oman (2004); Iraq (2011); Kuwait (2004); Bahrain (2004); Djibouti (2008); Algeria (2004); Tunisia (2008); Saudi Arabia, Morocco, Egypt, and United Arab Emirates (2016).
Note: Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) average for religious education includes religion, ethics, and moral education (OECD 2017a).

الخلاصة

أختم بأربع إشارات:

الأولى تتعلق بالحريّات والحقوق والثانية بمفهوم الدولة القادرة والثالثة بتمويل التنمية والرابعة باستعمار المستقبل.

في حين تتجّه الدول والإقتصادات إلى إعتماد التكنولوجيا والروبوتات (Robotics) في المشاريع التحديثية الضخمة للأجهزة الإدارية والخدماتية في القطاعين العام والخاص على حدٍ سواء، لا زالت مجتمعاتنا تعاني من قضم الحقوق والحريات الأساسية، واستسهال في الولوج إلى الخصوصيات وهذه مسائل جوهرية في عالم التكنولوجيا يتوجّب علينا طرحها للنقاش العام؛ لأن الثقة مع جيل الشباب لا يمكن بناؤها أو ترميمها إذا كانت الرقابة مستمرّة.

طرح مسائل فعاليّة مؤسسات الدولة وشفافيتها وقدرتها على تغليب منطق الجدارة في التوظيف بدل منطق المحسوبيّة والتوظيف السياسي والإجتماعي، فلا إطار الكفايات ولا التدريب تعطي إدارات مرنة، مبادِرة، منفتحة، رقميّة، شريكة إن لم نجرؤ على إعادة النظر بتكوين الثروة البشرية في الدولة وخصوصاً على مستوى القرار التربوي. عملنا كخبراء تنمية وحاملين للواء الحداثة والعصرنة والحوكمة لا يترجم تنافسيّة وفعّالية وحداثة إن لم يرتبط بنظرة متجدّدة إلى دور الدولة وحجمها وتكوين قدراتها البشرية وعلاقتها مع شبابها.

لا تنمية وتطوير من دون تطويع المصادر المالية المتوّفرة. منطقتنا العربية غنيّة بالموارد، لكنها تخسر، وبحسب منظمة الإسكوا، 3 دولارات في التمول المباشر للتنمية[1] مقابل كل دولار تربحه. وهذه الأموال نخسرها في إنفاق على التسلح هو الأعلى في العالم (25% من الانفاق الحكومي عام 2019 مقابل 4.3% عالمياً)، نخسره دماراً للحجر والبشر والمؤسسات نتيجة الأعمال العسكرية والحروب والنزاعات المتكررة المتزايدة عنفاً حتى أصبحت متأصلة، وعلى عون اللاجئين. نخسرها أيضاً تدفقات مالية غير مشروعة وإنفاقاً على أنماط عيش فاحشة تستنفذ الثروات الطبيعيّة والمال العام وتستعمر المستقبل - مستقبل نتعامل معه كمستعمرة بعيدة خالية من الناس، نرحّل إليها التدهور البيئي صنيعة أيدينا والدين العام والنفايات النووية وكلّ المشاكل التي يصعب علينا حلّها.....وننهب بحريّة تامة مواردها .

[1] ESCWA, The Arab Financing for Development Scorecard, Overall Results, 2017.

في كتابه "أصل الحكم المدني" ، كتب الفيلسوف الاسكوتلندي ديفيد هيوم عام 1739، أن "الرجال غير قادرين على شفاء أنفسهم من انانيّة تجعلهم يفضلون الحاضر على المستقبل". كان الفيلسوف مقتنعًا بأن مؤسسات الحكم - وحدها هي القادرة على احتواء رغباتنا الملحّة، وتفضيل الصالح العام ورفاه المجتمع عليها.

لا عجب إذا أن يتماهى مئات الآلاف من تلاميذ المدارس في جميع أنحاء العالم ما عدا عالمنا العربي مع المراهقة السويدية غريتا ثونبرغ، فيضربون وينظمون التظاهرات لحمل دولهم على الحد من انبعاثات الكربون وحماية البيئة. هم يدركون أن الأنظمة الديمقراطية لا تعطي المراهقين صوتاً. لكن مخزونهم التربوي ونظمه العصريّة جعلتهم يؤثرون مستقبلهم على التأقلم مع حالة سياسية عالميّة قاصرة عن رؤية المستقبل.

الحقيقة المزعجة بالنسبة إلينا هي أننا لسنا طرفا مساهما في تقدم العالم وثوراته العلميّة والتكنولوجيّة. وأسئلتنا وأسئلة شبابنا ليست جزءا من اسئلته!

لسنا شركاء في هذا السيل الجارف من التقدم والانجاز، فكيف لنا أن نساهم في صناعته!

لربما كان الطريق الاقصر امامنا هو إعادة اختراع أنفسنا وانظمتنا التربوية فنتغلب على النفس القصير الذي بات متأصلا فينا ونتصدّى لرغباتنا في الهيمنة وسرقة ثروات أجيالنا.

هذا هو التحدي المجتمعي الأكثر إلحاحاً لمنطقتنا.

المراجع

توقعات وتطلعات، البنك الدولي، 2018
http://documents.worldbank.org/curated/en/527931542039352771/pdf/131974-WP-v1-PUBLIC-nov13-6am-33255cmp-eproof.pdf

مستقبل الوظائف والمهارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2017
http://www3.weforum.org/docs/WEF_EGW_FOJ_MENA.pdf